الأنباء
الثلاثاء 17 ديسمبر 2013

استفسر عن عدم استدعاء من ينطبق عليهم القانون

الزلزلة: لماذا لا تقوم البنوك بشمول من أعاد جدولة قرضه في صندوق الأسرة؟

قدم النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز جاء فيه: لقد أقر مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر قانون صندوق دعم الأسرة رقم (2013/104) والذي أكد في مواده الأسلوب الأمثل لرفع معاناة الكويتيين المقترضين من البنوك وشركات التمويل المسجلة لدى البنك المركزي، هذه المعاناة والتي كان سببها عدم وجود رقابة واضحة على البنوك وشركات التمويل فصارت تخالف جميع الأنظمة واللوائح التي كان يقرها البنك المركزي ويلزم بها تلك الجهات، فتم التعامل مع قروض المواطنين ما قبل الفترة 2008/3/30 بأسلوب فيه من التعنت الكثير ووضعت التزامات مالية على المقترضين زادت عن أصل القروض، وبإقرار من البنك المركزي بان جميع البنوك دون استثناء حملت غرامات مالية كبيرة لمخالفتها لتوجيهات البنك المركزي وتوصياته في التعامل مع القروض بل ذهبت البنوك الى ابعد من ذلك بكثير بحيث تجاوز بعضها 11 و12٪ كفوائد وضعت على القروض وهذا لعمري ظلم بين وواضح وقع على كثير من المواطنين، ومن يوم اقرار قانون صندوق الاسرة لم تلتزم البنوك بما ورد به من مواد واضحة بينة بحجة ان البنك المركزي لم يلزمهم بكل ما ورد بالقانون، وان صحت مقولة البنوك فإن ذلك دليل على عدم تقيد الحكومة ممثلة بالبنك المركزي بتنفيذ هذا القانون الذي أقسم جميع اعضائها امام صاحب السمو الأمير وامام مجلس الأمة بأنهم سيحترمون الدستور وقوانين الدولة، لذا أرجو توجيه الأسئلة التالية لوزير المالية:

د.يوسف الزلزلة

لماذا لم ترد المبالغ غير المستحقة لصالح العميل بعد ثبوت أن هناك تجاوزات من قبل البنوك بأخذ ما يزيد عن 11و12٪ من سعر الفائدة

1 ـ في المادة الأولى من قانون إنشاء دعم الأسرة (2013/104) نصت على الآتي: ينشأ صندوق يسمى (صندوق دعم الأسرة) تكون تبعيته لوزارة المالية، لشراء الأرصدة المتبقية من دون احتساب فائدة ـ في تاريخ سريان هذا القانون ـ من القروض الاستهلاكية والمقسطة لمن يرغب من المواطنين الممنوحة لهم من البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والثابت بدفاتر وسجلات الجهات المذكورة قبل تاريخ 2008/3/30، حتى ان تمت اعادة جدولتها بعد هذا التاريخ لدى الجهات المشار اليها في هذه المادة.

لماذا لا تقوم البنوك بشمول من اعاد جدولة دينه والمادة واضحة بشمولهم بالقانون؟ وما السند القانوني الذي تستند اليه البنوك لعدم شمول من اعاد جدولة دينه بالصندوق؟

2 ـ هناك الكثير من المقترضين الكويتيين ينطبق عليهم القانون ومستوفين جميع شروط صندوق دعم الاسرة لماذا لم يستدعوا من قبل البنوك المديرة لحساباتهم لإنهاء معاملاتهم وهم الى الآن يدفعون أقساطا متضخمة؟ وما هو السند القانوني الذي تلتزم به هذه البنوك لعدم استدعاء من توافرت به الشروط لإنهاء معاملات شمولهم بالصندوق؟

3 ـ في المادة الثالثة من قانون (2013/104) بند (4) تقول ما نصه «إذا تبين ان هناك مخالفات للتعليمات والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن منح القروض الاستهلاكية والمقسطة ـ بما في ذلك تجاوز سعر الفائدة 4٪ فوق سعر الخصم في تاريخ المنح للقروض المقسطة ـ يتم استرداد المبالغ غير المستحقة لصالح العميل وايداعها في حساباتهم وتتحمل الجهة المخالفة كلفة التعويض».

وواضح أن البنوك لم تفعل هذه المادة ولم تقم باسترداد المبالغ غير المستحقة لصالح العميل بعد ثبوت ان هناك تجاوزات من قبل البنوك بأخذ ما يزيد عن 11و12٪ من سعر الفائدة، فلماذا لم تفعل هذه المادة؟ وما هو السند القانوني لعلهم هذا؟

4 ـ تلزم البنوك أصحاب القروض الذين يريدون الاستفادة من صندوق الاسرة بعقود تمنعهم من خلالها من حق التقاضي فيما اذا ثبت لهم ان البنك بخس حقوقهم، وهذا مخالف تماما للدستور، فما هو السند القانوني الذي من خلاله تمنع البنوك عملاءها المستفيدين من صندوق دعم الأسرة من حق التقاضي؟

5 ـ تنص المادة الرابعة من القانون على الآتي «تتولى البنوك ادارة القروض نيابة عن الدولة من دون أجر، وتحصل اقساطها لحساب الاحتياطي العام للدولة وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون»، ولقد ثبت من خلال تصرف البنوك انها تلزم العملاء بمبلغ خمسة دنانير او اكثر للبدء في معاملاتهم الخاصة بالصندوق، فما هو السند القانوني لذلك؟ ولماذا لا يقوم البنك المركزي بتغريم هذه البنوك المخالفة للقانون؟

6 ـ لقد ذكر وزير المالية كما ورد في تقرير اللجنة المالية الخاص بالقانون (2013/104) ما نصه «لا مانع لدى الحكومة من حل هذه المشكلة في ضوء المقترح المقدم من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، وعليه فإن تكلفة هذا المقترح تقدر بـ744 مليون دينار لعدد 47,444 من القروض».

لكن بإجابة وزير المالية الحالي على سؤال احد الصحافيين ذكر أن المستفيدين هم ما يقارب 12,000 مستفيد، فأرجو إفادتي عن اسباب عدم استفادة العدد الذي ذكره وزير المالية في تقرير اللجنة المالية وعددهم 47,444 مستفيدا؟

الشمالي رداً على العمير: أنظمة قياس آلية في محطات الوقود الخاصة

قال النائب د.علي العمير إنه تسلم إجابة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي حول السؤال الذي قد وجهه له فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لبيع المشتقات النفطية لمحطات تعبئة الوقود الخاصة والتأكد من وصول الشحنات إلى المحطات ووجود علم لدى شركة البترول حول قيام بعض ملاك المحطات بتصدير بعض مشتقات البترول خارج الكويت، وفيما يلي نص الإجابة:

ما الإجراءات المتبعة لبيع المشتقات النفطية «الكيروسين ـ البنزين ـ الديزل» من شركة البترول الوطنية لمحطات تعبئة الوقود الخاصة؟

● إن عقد بيع المنتجات البترولية والمبرم ما بين شركة البترول الوطنية الكويتية وكل من الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود وشركة السور لتسويق الوقود ينظم الإجراءات والعمليات المتبعة لبيع المشتقات النفطية لمحطات تعبئة الوقود التابعة لهم.

ما إجراءات التأكد من وصول الشحنات منذ مغادرتها الشركة إلى تفريغ حمولتها في أماكن التخزين بالمحطات الخاصة؟

● تقوم شركة البترول الوطنية الكويتية بعمل تحليل روتيني شامل لمبيعات محطات تعبئة الوقود التابعة للشركات الخاصة العاملة بنشاط تسويق الوقود وذلك بمقارنة الكميات الصادرة للمنتجات البترولية المختلفة من مستودعات شركة البترول الوطنية الكويتية لكل من المحطات التابعة لشركتي الأولى والسور مع الكميات المبيعة في كل محطة وفقا للبيانات المستلمة منهم بهدف التأكد من تسلم وبيع المنتجات البترولية المختلفة في نطاق المحطة.

علما بأنه تم إلزام شركتي الأولى والسور بتركيب أنظمة قياس المنتوج الآلية في خزانات محطات التعبئة وربطها آليا مع النظام الآلي في مستودعات شركة البترول الوطنية بحيث يصدر النظام طلبات التزويد آليا بناء على مستويات المخزون في المحطة.

يرجى تزويدي بصورة طبق الأصل لنماذج بيع الوقود التي تستخدمها الشركة لذلك الغرض، مع ما تم استخدامه من تلك النماذج منذ يناير 2012 إلى نهاية مارس 2013 موضحا الجهات (المحطات) المستفيدة من هذه الشحنات ومدى التحقق من تسويقها بالسوق المحلي؟

● مرفق (2) التقارير الخاصة ببيع الوقود التي تستخدمها شركة البترول الوطنية الكويتية منذ يناير 2012 إلى نهاية مارس 2013 متضمنة من هذه المحطات المستفيدة من هذه الشحنات.

هل علمت شركة البترول الوطنية بقيام بعض ملاك محطات الوقود بتصدير بعض مشتقات البترول (بنزين ـ ديزل) خارج الكويت؟ وما المراسلات التي تمت بيت الشركة ومحطات الوقود المخالفة؟ مع تزويدي بصورة من جميع تلك المراسلات أن وجدت.

● لم تعلم شركة البترول الوطنية الكويتية بقيام بعض ملاك محطات الوقود بتصدير بعض المشتقات البترولية خارج الكويت.

د.علي العمير

حتى ولو كانت مستوفية الشروط

كامل العوضي: أغلب المعاملات داخل وزارة الشؤون تتم من «تحت الطاولة»

قال النائب كامل العوضي انه استغرب من قيام ذكرى الرشيدي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار قرار وزاري يحمل رقم 2013/220 ينظم عملية تحويل كروت الزيارة التجارية الى إقامة عمل وتأكيدها على انه وفقا لهذا القرار لن يتم التحويل إلا بقرار منها شخصيا ولفئات معينة حددتها الوزيرة للتصدي، كما صرحت لظاهرة الفساد وانتشار العمالة الهامشية والقضاء على المجاملات والمصالح الشخصية وإنجاز تلك المعاملة ومحاباة شركات بعينها دون الأخرى!

وقال العوضي في تصريح صحافي انه رغم قيام الوزيرة بالإمساك بكل مقاليد الأمور داخل وزارة الشؤون حسب قرارها المشار اليه، إلا انه قد تردد على شبكات التواصل الاجتماعي ونشر أفلام على اليوتيوب لبعض الشباب من أصحاب المشروعات يؤكدون فيه ان مسلسل الفوضى في الوزارة مازال مستمرا، وان الفساد مازال يحكم عمليات تحويل الزيارة الى إقامات عمل الى حد وصل الى التعنت مع بعض الشركات وتعطيل إنجاز أي معاملات حتى ولو كانت قانونية ولا يتم إنجازها إلا بدفع مبالغ من تحت الطاولة بحسب ما أكده هؤلاء الشباب!

وأضاف العوضي أين اذن تأكيدات الوزيرة وكيف سمح بمثل هذه التصرفات للمسؤولين بالوزارة؟ طالما ان تلك المعاملات لا تتم إلا بقرار منها شخصيا وهو ما يؤكد ان الوزيرة قد تركت الحبل على الغارب للمحسوبية في أورقة الوزارة التي مازالت المعاملات فيها تتم وفق الرغبات والأهواء والمصالح الشخصية.

وأردف العوضي انه وللأسف لدينا العديد من الشكاوى من أصحاب أعمال نثق في صدقهم عن صحة ما نشر من فساد ومجاملات تتم داخل وزارة الشؤون وكأن الأمر لا يعني الوزيرة التي اكتفت فقط بمجرد التصريحات الصحافية والشو الإعلامي.

وقال العوضي ان الأيام القادمة سوف تكشف العديد من المفاجآت عن مظاهر الفساد المتستر عنها داخل وزارة الشؤون.د

كامل العوضي

الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية محمد العليم: يدنا ممدودة للجميع للتعاون لما فيه مصلحة الكويت

دعا الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية م.محمد العليم إلى ضرورة التعاون بين جميع القوى السياسية من أجل الإصلاح السياسي الذي يحقق مصلحة الكويت، مشيرا إلى أن الحركة الدستورية الإسلامية يدها ممدودة للجميع للتعاون لما في مصلحة الكويت.

وتمنى العليم في مؤتمره الصحافي الذي عقد بالأمس في منطقة الزهراء التوفيق والسداد له في المرحلة المقبلة لقيادة الحركة الدستورية الإسلامية، مشيرا إلى أن الحركة عقدت مؤتمرها العام امس الأول وتم انتخاب الأمين العام والأمانة العامة واعتماد اللائحة الأساسية وإستراتيجية الحركة التي تعدها الأمانة العامة، مبينا أن المؤتمر العام بالأمس كان شفافا وكانت مصلحة الكويت حاضرة فيه، وكما عودتنا الحركة الدستورية فإن مصلحة الكويت هي أهم ما تصبو إليه كمؤسسة سياسية تعمل في الشأن الكويتي السياسي.

وتوجه العليم إلى أعضاء المؤتمر العام بالشكر على منحه الثقة، كما توجه بالشكر إلى الأمين العام السابق على ما بذله من جهد خلال فترة توليه منصب الأمين العام، مبينا أن الحركة الدستورية الإسلامية هي كيان مؤسسي، تعمل عن طريق العمل المؤسسي في اتخاذ قراراتها ومجالس قرارها، وتعتمد على الوضوح والعلنية والشفافية في تلك القرارات، مشيرا إلى أن المرحة المقبلة ستكون الحركة فيها أكثر انفتاحا على الشركاء في الشأن السياسي، موضحا أن من أهم الأمور التي تبحثها الحركة في مجالس قراراتها هذه التجربة التي عاشتها الحركة الدستورية الإسلامية على ما يقارب ربع قرن.

وأشار العليم إلى أن هذه التجربة مر عليها نجاحات وإخفاقات، وكانت هناك نقاط قوة ونقاط ضعف لهذه التجربة ولكنها تجربة مهمة وثرية أن نطرحها للمجتمع للشراكة عليها، ونتشارك في تطوير هذه التجربة وتنميتها بما يخدم الوطن بيننا وبين الشركاء السياسيين الذي بيننا وبينهم فضاءات مشتركة وتوجه محافظ موجود في البلد، كما نتعاون مع الجميع بما يخدم مصلحة الكويت وأهل الكويت، فنعمل على توسيع وتعريض قاعدة هذه التجربة، ونرحب بمن يحمل نفس الهموم المشتركة لمصلحة الكويت والوطن، ونتعاون لإنضاج هذه التجربة وتطويرها، وسنكون شركاء بكل ما تحمل الكلمة من معنى في الوضوح والشفافية والتعاون والقرار يكون وفق الآليات اللائحية والمؤسسة للحركة.

م. محمد العليم

ضرورة معالجة الأزمات التي تعيشها الكويت بروح التعاون والتحرك الإصلاحي

تجاوز الخلافات بين القوى السياسية وإيجاد أرضية مشتركة للعمل من خلال مشروع إصلاحي لتطوير وتنمية الكويت

ضرورة تطوير المؤسسات البرلمانية ودعم استقلالية القضاء والانتقال إلى دولة المؤسسات

وأضاف العليم: نحن نعتقد أن الكويت تمر بمرحلة سياسية صعبة تحتاج إلى تعاون الجميع وتضافر الجهود للخروج من هذه الأزمات التي تلد إحداهما الأخرى، مشيرا إلى أن الأفق السياسي في الكويت يقترب من الانسداد، وهناك محاولات للإصلاح لكن هذه المحاولات مازالت تحتاج إلى التفاعل والدعم لإيجاد أرضية لمشروع إصلاحي يخدم الكويت وأهلها وكل من يقيم على أرض الكويت.

وبين العليم أن الوضع السياسي الكويتي لا يخفى على أحد فقد مر بمنعطفات قاسية جدا خلال الست سنوات الماضية، تم حل البرلمان ست مرات بالإضافة إلى تغيير عدة حكومات لا نستطيع أن نحصيها من كثرة حلها وإعادة تشكيلها، بالإضافة إلى تغيير النظام الانتخابي الذي أصبح أحد أسباب الوضع السياسي بالكويت، مطالبا بضرورة حل هذه الأزمات، مؤكدا على ضرورة حل هذه الأزمات بروح التعاون مع الجميع والتحرك الإصلاحي.

وطالب العليم بضرورة معالجة الأزمات التي تعيشها الكويت بروح التعاون والتحرك الإصلاحي، مبينا أن أي تجربة إصلاحية لابد لها من تقويم، ولابد من تعزيز النقاط الإيجابية فيها وتجاوز النقاط السلبية وإنضاج الفكرة بطريقة أكبر لخدمة الوطن، مشيرا إلى أنه لابد أن تكون هناك انفراجة قريبة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستمر الوضع بهذه القسوة فترة كبيرة، فالأزمة دائما ما تخلق الانفراجة، وهذه الانفراجة تحتاج إلى التعاون من الجميع ومن الحكومة من خلال وضع مشروع إصلاحي يخدم الوطن والمواطنين.

وقال العليم، ان الفساد وصل إلى مرحلة كبيرة، فقد أصبحت محاربته واجبا وطنيا على الجميع، لأن البنية الأساسية التي نتعامل معها تدعم وجود الفساد المالي والإداري والجميع ينشد الإصلاح، والإصلاح له مقوماته من خلال تشكيل الحكومة ونهجها فقد قلت الكفاءات ورجال الدولة في تشكيل الحكومات التي لاتبني على برنامج لذا فتشكيل تلك الحكومات يحتاج إلى مراجعة ويجب أن يقوم تشكيل الحكومات على الإنجاز الحقيقي وخطة واضحة ونهج واضح.

وتساءل العليم: حينما يتم حل المجلس مرات متكررة هل هذا الأمر مقصود لذاته أم أنه لإرهاق المواطن؟ كيف يستقر التشريع وتستقر الرقابة وسط حل المجالس النيابية؟ مطالبا بضرورة تطوير المؤسسات البرلمانية ولابد من دعم استقلالية القضاء وأن ننتقل إلى دولة المؤسسات، أما أن يظل الوضع على ما هو عليه من غياب لدولة المؤسسات ونحن نعيش وسط إقليم حساس فهذا أمر في غاية الخطورة، وأبسط مثال على ذلك الاتفاق الغربي-الأميركي ـ الإيراني ومشروع إيران التوسعي والذي لايخفي على أحد، نعم إيران دولة جارة لكن يجب أن يكون هناك احترام متبادل ولكن ما نراه من تدخلات سافرة موجودة على ارض الواقع وقضية سورية خير دليل.

وأضاف العليم أن الوضع السياسي في الكويت لايرضي أحدا، فهناك من يبحث عن بدائل للنفط فقد ظهر النفط الصخري والنفط الرملي وسط توقعات بانخفاض سعر برميل النفط فماذا نحن فاعلون اذا وصل سعر برميل النفط إلى ثلاثين أو ستين دولارا مع عدم وجود مصادر بديلة للدخل.

وأشار العليم إلى أن العلاقة الاجتماعية والأخوية مؤشر من مؤشرات المجتمع الكويتي وأساس من أساساته فعلاقتنا مع الأسرة علاقة محمودة، ويجب أن تستمر ومن المهم تواصلنا معهم، لكن العلاقة السياسية لابد أن تقوم وفق القانون والدستور ومن أخطأ يجب أن نواجهه ونقول له انه أخطأ ومن يصيب يجب أن نخبره بذلك، فالدستور وزع هذه العلاقة في مواده بين دفتي المادة الرابعة والمادة السادسة والذي تؤكد الأولى على أن الحكم في ذرية مبارك الكبير والأخرى تؤكد على أن الأمة مصدر السلطات.

وتابع العليم: نحن كحركة دستورية إسلامية نتمنى الاستقرار لبلدنا الكويت ويجب أن يكون هناك حوار وفق الآليات الدستورية والقانونية بما يكفل كرامة الناس وحقوق الإنسان وبما يكفل استقرار وتنمية الكويت والحريات العامة، مشيرا إلى أن الحركة الدستورية الإسلامية خطها واضح منذ ما يقارب 25 عاما فالحركة لها مساهمتها في الحكومة والبرلمان وتسعى إلى التعاون مع الجميع بشكل إصلاحي ومؤسسي كما نسعى إلى أن نكون نواة لحزب سياسي قادم وفق القانون والدستور، مطالبا بضرورة الدفع بهذا القانون، فقد أصبح من الضروري أن تكون هناك كيانات سياسية تعمل بشكل واضح ويعلن من هم أفرادها وما مصادر تمويلها وما مصاريفها، أفضل من وجود كيانات لايحكمها القانون.

ووجه العليم رسالة إلى القوى السياسية بضرورة تجاوز الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة للعمل من خلال مشروع إصلاحي لتطوير وتنمية الكويت، كما توجه بالشكر إلى أبناء الحركة الدستورية الإسلامية على الثقة التي نالها باختياره أمينا عاما للحركة الدستورية الإسلامية في دورتها الجديدة.

وقال العليم: نحن شركاء مع الكتل والشخصيات الوطنية الموجودة في الساحة السياسية ونتعاون معها للعمل في الإصلاح السياسي الذي يحقق مصلحة الكويت، مطالبا بضرورة تجاوز السلبيات وتعزيز الايجابيات، مشيرا إلى أن الحركة لمست جدية من الشركاء في المعارضة الإصلاحية إلى إيجاد آلية من الممكن أن تحقق النجاح والتنمية والاستقرار السياسي في الفترة القادمة

واختتم العليم قائلا: أتمنى من الجميع التعاون وأؤكد على ان يدنا ممدودة للجميع للتعاون والحوار لتحقيق ما فيه خير للكويت وأهلها.

استفسرت عن قيمة العقد بين الوزارة والشركة

الهاشم تسأل الإبراهيم عن مآخذ شابت إنشاء المحطة الحرارية في «الزور الشمالي»

وجهت النائب صفاء الهاشم سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م.عبدالعزيز الابراهيم قالت في مقدمته بعد الاطلاع على تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والتنفيذ لميزانيات الوزارات وحساباتها الختامية لسنة 12 /2013 وعلى ما ورد في تقرير الديوان من ملاحظات حول الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء.

وطالبت بتزويدها بالبيانات والمعلومات حول الملاحظات التالية:

أولا: ملاحظة المصروفات رقم (1) «عدم قيام الوزارة باستخدام حقها في سحب أعمال العقد رقم (4422 ـ 11 /2012) بشأن قراءة عدادات استهلاك الكهرباء والماء بمحافظة العاصمة ـ حولي ـ مبارك الكبير من الشركة لاخفاقها في تنفيذ متطلبات العقد وفقا للمتطلبات التعاقدية والبالغ قيمته 1,286,520 دينارا».

على ان تحتوي البيانات على: اسم الشركة التي تعاقدت معها الوزارة وبيان المالك، ومدة العقد، والاعمال التفصيلية الواردة في العقد، وبيان دفعات العقد وما تم دفعه للشركة، ومدى إلتزام الشركة بتنفيذ العقد ومدى التأخير، واي غرامات تم تطبيقها على الشركة لعدم الالتزام بالعقد او نتيجة لاخلالها بأحد بنود العقد، واي مطالبات او دعاوى قضائية او تظلم رفعتها الشركة ضد الوزارة.

ثانيا: ملاحظة المصروفات رقم (3) «مآخذ شابت تنفيذ مشروع توريد وانشاء المحطة الحرارية بموقع الزور الشمالي للقوى الكهربائية».

على ان تحتوي البيانات على: المبالغ التي تم دفعها في سبيل تنفيذ هذا المشروع، وأسماء المستشارين (الشركات ـ مكاتب الاستشارات) التي تعاقدت معها الوزارة لتنفيذ المشروع، والتي ستقوم بدراسة وتصميم محطة الزور الشمالية وقيمة العقود الاستشارية ومدتها، وبيان جدوى المشاريع والاستشارات والتصاميم التي تم تنفيذها والمرتبطة بمحطة الزور الشمالية.

صفاء الهاشم